

Distr.: General
8 December 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

التقرير الرابع عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الميزانية
البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن: بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (A/66/354/Add.6). ويتضمن التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد للبعثة لفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. واجتمعت اللجنة خلال نظرها في هذا الاقتراح بممثلين عن الأمين العام قدموا معلومات وتوضيحات إضافية.

٢ - أنشأ مجلس الأمن البعثة بموجب قراره ٢٠٠٩ (٢٠١١) لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر تنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وكُلفت هذه البعثة بتقديم المساعدة والدعم للجهود الوطنية الليبية الرامية إلى ما يلي: (أ) استعادة الأمن والنظام العام وتعزيز سيادة القانون؛ (ب) إجراء حوار سياسي يضم الجميع، وتعزيز المصالحة الوطنية، والشروع في عملية وضع الدستور والعملية الانتخابية؛ (ج) بسط سلطة الدولة بوسائل منها تعزيز المؤسسات الناشئة الخاضعة للمساءلة واستئناف الخدمات العامة؛ (د) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لا سيما بالنسبة لمن ينتمون إلى الفئات الضعيفة، ودعم العدالة الانتقالية؛ (هـ) اتخاذ الخطوات الفورية المطلوبة لبدء الإنعاش الاقتصادي؛ و (و) تنسيق الدعم الذي قد يُطلب من الجهات الفاعلة الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف، حسب الاقتضاء. ويشير الأمين العام في



الفقرة ٤ من تقريره إلى أنه يُتوقع إجراء مزيد من المشاورات مع المحاورين الليبيين لتحديد النطاق الكامل للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة وطابعه، اللذين سيردان في تقرير من المزمع تقديمه إلى مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (انظر الفقرة ٥ أدناه).

٣ - وكما هو مبين في الفقرة ٣ من تقرير الأمين العام، ففي رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وافقت اللجنة الاستشارية على طلب مقدم من المراقب المالي، عملاً بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٤ المتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية، للدخول في التزامات لا تفوق قيمتها ١٠ ملايين دولار. وغطت سلطة الالتزام الممنوحة تكاليف تلبية الاحتياجات الفورية من الموارد للبعثة خلال فترة ولايتها الأولية الممتدة ثلاثة أشهر، بما يشمل عدداً كبيراً من الموظفين لشغل ١٩٦ منصبا مؤقتاً لـ ١٤٦ موظفاً دولياً و ٥٠ موظفاً فينياً وطنياً، من المقرر نشرهم على مراحل في طرابلس وبنغازي. ولدى الاستفسار، زُودت اللجنة بمعلومات محدّثة عن النفقات الفعلية بيّنت أنه حتى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر كانت البعثة قد تكبدت نفقات صافية قدرها ٢٠٠ ١١٦ ٧ دولار وأن مجموع النفقات المتوقعة للفترة الممتدة من ١٦ أيلول/سبتمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ارتفع إلى ما يقدر بمبلغ ٧٠٠ ٧٨٨ ٩ دولار (انظر المرفق).

٤ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة لدعم البعثة لعام ٢٠١٢ مقداراً صافيه ٨٠٠ ٥٧٥ ٣٢ دولار (إجماليه ٢٠٠ ١٤٥ ٣٦ دولار) لتغطية المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (١٠٠ ٨٠١ ٢١ دولار) لعدد كلي من الموظفين المقترحين لشغل ٢٤٢ منصبا؛ وسفر الموظفين (٧٧٩ ٧٠٠ دولار)؛ والمرافق والبنية التحتية (١٠٠ ٩٩٨ دولار)؛ والنقل البري (٥٠٠ ٦٦٤ دولار)؛ والنقل الجوي (١٠٠ ٩٩٦ دولار)؛ والاتصالات (١٠٠ ٦٢٨ دولار)؛ وتكنولوجيا المعلومات (١٠٠ ٤٨٩ دولار)؛ والنفقات الطبية (٧٠٠ ٣٥٣ دولار)؛ وخدمات ولوازم ومعدات أخرى (٤٠٠ ٨٦٥ دولار). وترد تفاصيل العدد الكلي من الموظفين المقترحين لشغل ٢٤٢ منصبا في الفقرة ١٧ من التقرير.

٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه في أعقاب عرض مقترحات ميزانية البعثة لعام ٢٠١٢ على اللجنة الاستشارية، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن التقرير المشار إليه أعلاه (S/2011/727) الذي أشار فيه إلى أن إطالة أمد الصراع أخرّ تشكيل الحكومة المؤقتة وغير ذلك من التطورات الأساسية للحوار وتقييم الاحتياجات اللازمة للتخطيط للبعثة. وأوصى بتمديد الولاية مدة ثلاثة أشهر بما يتيح له العودة إلى المجلس بمقترحات لإدخال تعديلات تعكس رغبات الحكومة المؤقتة في ليبيا بشأن مستقبل الدعم المقدم من الأمم المتحدة. وفي وقت كانت اللجنة تنظر في البت في التقرير المتعلق بالاحتياجات المقترحة من الموارد،

قرر المجلس في قراره ٢٠٢٢ (٢٠١١)، تمديد ولاية البعثة مدة ثلاثة أشهر أخرى. وبالإضافة إلى الولاية الواردة في القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، قرر المجلس، بالتنسيق والتشاور مع الحكومة الانتقالية في ليبيا، تضمين ولاية البعثة أيضا تقديم المساعدة والدعم للجهود الوطنية الليبية الرامية إلى مواجهة التهديدات التي يشكلها انتشار جميع أنواع الأسلحة والأعتدة المتصلة بها، ولا سيما صواريخ أرض - جو المحمولة على الكتف. وأعلن المجلس أنه يتطلع إلى الاستماع إلى تقييم للاحتياجات تقدمه، بحلول ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢، البعثة والحكومة الانتقالية في ليبيا، اللتان تتعاونان مع جميع الشركاء الدوليين المعنيين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، بهدف مواصلة عمل الأمم المتحدة في تنسيق الدعم الدولي المقدم للحكومة الانتقالية في ليبيا تبعاً لاحتياجاتها.

٦ - وبالنظر إلى العمل الجاري حاليا على تقييم احتياجات التخطيط للبعثة وإلى عزم الأمين العام تقديم مقترحات بشأن ولاية البعثة في آذار/مارس ٢٠١٢ إلى مجلس الأمن، ترى اللجنة الاستشارية أن الأوضاع على الأرض لا تزال عرضة للتطور. وعليه، فسيكون من السابق لأوانه اعتماد ميزانية كاملة واقتراح استحداث ملاك للموظفين للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وينبغي الطلب من الأمين العام أن يقدم اقتراح ميزانية منقحة بقرار من المجلس بناءً على التقرير المذكور أعلاه في آذار/مارس ٢٠١٢، بما يشمل مقترحات معللة بالكامل بشأن ملاك الموظفين وهيكل تنظيمي مكيف وفقاً لولاية البعثة. وإتاحة لوقت كاف لإعداد واعتماد الميزانية المنقحة، ترى اللجنة أنه ينبغي منح الأمين العام ما يكفي من الوقت والموارد في الوقت الراهن.

٧ - ومع مراعاة نمط الإنفاق للبعثة في عام ٢٠١١ فضلا عن مقترحات الأمين العام لعام ٢٠١٢ المستندة إلى استمرار الولاية الحالية المنصوص عليها في القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) (انظر A/66/354/Add.6، الفقرة ٤)، توصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بأن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات لا تفوق مبلغ ١٦ مليون دولار لتغطية الاحتياجات التشغيلية للبعثة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وإتاحة الموارد المطلوبة لما بعد ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢ للبعثة رهنا بتمديد ولايتها. وتشدد اللجنة على أن توصيتها لا تشكل في أي حال من الأحوال حكماً مسبقاً على الموقف الذي قد تتخذه إزاء هيكل البعثة وملاك موظفيها وغير ذلك من احتياجاتها من الموارد، رهناً بقرار يتخذه مجلس الأمن في المستقبل. وتتوقع اللجنة من الأمين العام أن يقدم بياناً مفصلاً عن كيفية استخدام الموارد المتاحة للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في تقديمه للميزانية المقبلة.

المرفق

الإنفاق المتوقع لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لعام ٢٠١٢

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)-(١)
الموظفون المدنيون							
الموظفون الدوليون	١ ٤٧٠,٨	٢٥٦,٣	١ ٢١٤,٦	٦٩٠,٣	٩٤٦,٦	٥٢٤,٣	٣٦
الموظفون الفنيون الوطنيون	١٤٨,٦	-	١٤٨,٦	-	-	١٤٨,٦	١٠٠
المجموع الفرعي	١ ٦١٩,٤	٢٥٦,٣	١ ٣٦٣,١	٦٩٠,٣	٩٤٦,٦	٦٧٢,٨	٤٢
التكاليف التشغيلية							
السفر في مهام رسمية	١٥٠,٨	-	١٥٠,٨	٥٥,٠	٥٥,٠	٩٥,٨	٦٤
المرافق والبنية التحتية	٣١٣,٨	٩٦٥,٦	(٦٥١,٨)	١ ٠٤٥,٥	٢ ٠١١,٠	(١ ٦٩٧,٢)	٥٤١-
النقل البري	٤ ٢٦٤,٢	٣ ٧٤٥,٧	٥١٨,٦	٢,٠	٣ ٧٤٧,٧	٥١٦,٦	١٢
النقل الجوي	٦٥٥,٩	٤٧٨,٧	١٧٧,٢	٣٩٨,٩	٨٧٧,٦	(٢٢١,٧)	٣٤-
الاتصالات	١ ٤٧٣,١	٩٤٥,٥	٥٢٧,٥	٢٠٠,٨	١ ١٤٦,٣	٣٢٦,٧	٢٢
تكنولوجيا المعلومات	٥٨١,٣	٤٤٦,٦	١٣٤,٦	١٣٥,٧	٥٨٢,٣	(١,١)	صفر
الخدمات الطبية	١٥,٠	٦,٢	٨,٨	٦,٢	١٢,٥	٢,٥	١٧
لوازم وخدمات ومعدات أخرى	٨٨٨,١	٢٧١,٧	٦١٦,٤	١٣٨,١	٤٠٩,٨	٤٧٨,٤	٥٤
المجموع الفرعي	٨ ٣٤٢,١	٦ ٨٥٩,٩	١ ٤٨٢,٢	١ ٩٨٢,٢	٨ ٨٤٢,١	(٥٠٠,٠)	٦-
صافي الاحتياجات	٩ ٩٦٢,٥	٧ ١١٦,٢	٢ ٨٤٥,٣	٢ ٦٧٢,٥	٩ ٧٨٨,٧	١٧٢,٨	٢

(أ) يُتوقع أن تبلغ الاحتياجات الإجمالية للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٩,٨ ملايين دولار. وهي تعكس وفورات تبلغ نحو ٦٧٣ ٠٠٠ دولار تحت تكاليف الموظفين، مرتبطة في المقام الأول بأوجه الإبطاء في توظيف ونشر الموظفين الدوليين للبعثة كما يتضح من عدد الموظفين المكلفين بمهام مؤقتة (٤٣ من ٥٩). وتقابل ذلك جزئياً وفورات تحت هذه الفئة ناجمة عن التكاليف المرتبطة بالمهام المؤقتة (السفر وبدل الإقامة اليومي). وزادت الاحتياجات التشغيلية الإجمالية وهي مرتبطة بالعوامل الثلاثة الرئيسية التالية: التكاليف المرتفعة التي فاقت المتوقع لاستئجار المكاتب وأماكن الإقامة المرتبطة بالنشر الأولي للبعثة قبل قيام الحكومة المضيفة بتقديم المرافق، والتكاليف المتكبدة مرة واحدة المرتبطة بتجديد وتصلح المباني التي قدمتها الحكومة المضيفة إلى البعثة، والاحتياجات من الدعم الجوي التي فاقت المتوقع.